سيرتكبون أخطاءً فادحة إذا هم أغفلوا هذه النقاط على أساس أنها تندرج ضمن جوانب أخرى كثيرة من الدّعاية الأمريكية الساعية لتبرير مصالحها الإقتصادية الذاتية، والسيطرة على مصادر النفط، وسياسة الهيمنة بعيدة المدى. ولكن، إذا كانت أحداث كهذه تحتمل دائماً تأويلات مختلفة فهذا ليس سبباً لاعتبارها بكلّ بساطة خارج نطاق الحوار البنّاء الساعي لاكتشاف الحقيقة، أو ـ بمصطلح ليوتار ـ اعتبارها جزء من ألعاب اللغة الإختلافية حيث أنّ كلّ محاولة لإقناع الفريق الآخر بالإستناد إلى أرضيات واقعية، سياسية وأخلاقية، سوف لن يكون سوى فعل من القسر الشفوي، نوع من الظلم أو الإخلال بالقواعد الأساسية للمحادثة. ذلك أنه إذا كانت هذه هي القضية، فلن يكون ثمّة من أمل بدفع النقاش خارج نطاق تبادل الرأي الشخصي أو المعتقد الغرائبي. إنّ أية محاولة للقيام بالمزيد ـ تقديم أسباب أو أسس تميّز بين الطرح المشروع والطرح غير المشروع ـ سوف يكون في أحسن الأحوال محاولة عقيمة، وفي أسوأ الأحوال إيماءة ديكتاتورية تهدف إلى كمّ الأصوات المتنافسة.

إنّ تفكيراً كهذا لايملك أي شيء يسنده خارج الاحتكام الغامض لقيمة ليبرالية جمعية تستثني أشكالاً أخرى أكثر حدّةً من تحكّم الفكر السلطوي. حتى هنا، لابدّ لهذا الفكر أن يصطدم بمشاكل واضحة حالما يسأل سائل عن الإستثناءات التي يمكن أن توجد ـ أنماط الحوار أو الإعتراض العقلاني المعارض المسموح بها استناداً إلى أرضيات واعية ـ حيال معتقدات تجاوزت كثيراً (مثل قراءة اليمين التنقيحية لجرائم النازية) كلّ معيار من معايير المسؤولية الأخلاقية أو الحقيقة التاريخية.

ولكي نكون عادلين، فقد واجه ليوتار هذه القضية في أكثر نقاطها حساسيةً، وتحديداً فيما يتعلّق بفرضية فوريسون المنكرة حول فكرة أننا لن نستطيع أن نعرفة بدقّة تامّة أن غرف الغاز قد وُجدت حقّاً طالما أنه لم يبق شاهد عيانٍ على قيد الحياة يدعم الدليل ويظهره بشكل قاطع كبرهان حياتي